تبرئة الإمام البخاري من السرقة العلمية
(لكتاب العلل لابن المديني)

د. نبيل بلهي

الحمد لله ربِّ العالمين، والصلاة والسلام على نبيّنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فقد مَنَّ الله -سبحانه وتعالى- على الإمام أبي عبد الله محمد بنِ إسماعيل البخاري بنعمٍ كثيرةٍ، حيث بوَّأه المنزلة العليا، وجرى ذكرُ مناقبه على كلِّ لسان، وقُرِنَ اسمه وكتابه بسنَّة النبيِّ عليه الصلاة والسلام، حتى قِيل في كتابه: إنَّه أصحُّ كتاب بعد كتاب الله، ولما كانت السنَّة الكونية: أنَّ كلَّ مَنْ برز علمه وسَمَا ذكرُه، يتسلَّط عليه بعض الحاسدين، فيختلقون له بعض الحكايات قصد الحطِّ من قدرِهِ وتشويه سمعته، لم يسلم الإمامُ البخاري من بعض تلك القصص التي نُسِجَتْ بعد موتِهِ، غرضها التهوين من شأنِهِ وشأنِ كتابه «الجامع الصحيح»، ومن حقِّ هذا الإمام الجليل علينا أنْ نَذُبَّ عنه وعن صحيحه، وفاءً وعِرْفَانًا لجميل فضله، وعميق أثرِه، على كلِّ المشتغلين بعلم الحديث.

فمن القصص المتعلِّقة بتصنيف الإمام البخاري لجامعه الصحيح، والتي استروحها أعداؤُه ظنًّا منهم أنهم وقعوا على ما يطعن في مصداقية مصنَّفاته، ويُخِلُّ بالأمانة العلمية في مؤلَّفاته، ما نقله الحافظ ابن حجر في ترجمته من كتاب «تهذيب التهذيب» **عن مَسْلَمَة بن قاسم** أنَّه قال: "وألَّف عليُّ بن المديني كتاب «العلل» وكان ضَنِينًا به، فغاب يومًا في بعض ضِيَاعه، فجاء البخاريُّ إلى بعض بَنِيه وراغَبَهُ بالمال على أن يرى الكتاب يومًا واحدًا، فأعطاه له فَدَفَعَهُ إلى النسَّاخ فكتبوه له وَرَدَّهُ إليه، فلمَّا حضر عليٌّ تكلَّم بشيء فأجابه البخاري بنصِّ كلامه مرارًا، ففهم القضية واغْتَمَّ لذلك، فلم يزل مغمُومًا حتَّى مات بعْدَ يسير، واستغْنَى البخاريُّ عنه بذلك الكتاب، وخرج إلى خراسان، ووضع كتابه «الصحيح»، فعَظُمَ شأنُهُ، وعلا ذكره، وهو أوَّل من وضع في الإسلام كتابًا صحيحًا فصار النَّاس له تبعًا بعد ذلك".(١)

---

(١) تهذيب التهذيب، ابن حجر: ٩/ ٥٤- ٥٥.

وذكر طرفًا من هذه القصة ابن خلفون في كتابه «المعْلِم» فقال: "وقال مسلمة بن قاسم: ألَّف عليُّ بن المديني كتاب «العلل»، وكان ضَنِينًا به لا يخرجه إلى أحد، ولا يحدِّث به، لشرفه وعظيم خطره وكثرة فائدته...وذكر القصة".(١)

ثم تلقَّف هذه القصة المنكرة بعض المناوئين للإمام البخاري، وجعلوها دليلًا على السرقة العلمية في مصنفاته، بل اتهموه بالخيانة ورِقَّةِ الدين دون تَثَبُّتٍ من صحَّة القصَّة، كعادة من يريد الطعن وإسقاط من يعاديه، تجده يتمسك بأوهى الشُّبه التي لا تغني في ميزان الحقِّ شيئا.

يقول فتح الله الأصبهاني: "من وجوه الطعن في البخاري ما يدلُّ على عدم ديانته ووثاقته وتدليسه، وأنَّه تصرَّف في مال الغير، بغير إذْنِهِ مع العلم بكراهته وعدم رضاه، وارتكب الكذِبَ الصريح وأقدم على أمرٍ قبيح، كما يظهر كله مما قاله مسلمة بن قاسم في تاريخه على ما نُقِلَ عَنْهُ...".(٢)

ويقول محمد صادق النجمي: "وأمَّا ما قاله مسلمة في البخاري وكتابه الصحيح: فإنَّه يعتبِرُ تأليف البخاري للصحيح عملًا خلافًا وسيئًا، وحسب المصطلح أن البخاري قد ارتكب سرقة علمية، وهذا مما يحطُّ من شخصيته العلمية والخلقية، ويسقِطُ قيمته والاعتبار بكتابه، ويضعهما في موضع بين القبول والردِّ".(٣)

ويقول علي العاملي: "ارتكب البخاريُّ عملاً غير شرعيٍّ وغير أخلاقي، مع شيخه عليِّ بن المدِيني، فسرق كتابه في أحوال الرواة، وألَّف منه كتابه الجامع الصحيح".(٤)

قلت: هذه حكاية باطلة سندا ومتنا، من وجوه متعددة.

---

(١) المعلم بشيوخ البخاري ومسلم، ابن خلفون: ص ٤٦٤. قوله: "وذكر قصة" من كلام ابن خلفون، أراد بذلك اختصار الحكاية المتعلقة بالبخاري؛ لأنها منكرة لا دليل عليها، لذلك لم يذكرها.

(٢) القول الصراح في البخاري وصحيحه، فتح الله الأصبهاني: ص ٨٩.

(٣) أضواء على الصحيحين، النجمي: ص ٩٠- ٨٩.

(٤) الماء الجاري في غسل البخاري، علي الكوراني: ص ٤٦.

أولا) إسناد هذه القصَّة **منقطعٌ بل مُعضَلٌ**، انفرد مَسْلَمة بن قاسم بروايتها دون سائر من ترجم للإمام البخاري، وبيْن مسلمة بن القاسم (٣٥٣ ه) و عليِّ بن المديني (٢٣٤ ه) مفاوز تنقطع دونها الأعناق، لذلك قال الحافظ ابن حجر بعد سياقه للحكاية: "إنما أوردتُ كلام مسلمة هذا لأبيِّن فسادَهُ...وأمَّا القصة التي حكاها فيما يتعلَّق بالعلل لابن المديني فإنَّها غنيَّة عن الردِّ لظهور فسادها وحسبُك أنها بلا إسناد".(١)

ومعلوم أنَّ المؤرِّخ إذا انفرد بقصة غريبة لا إسناد لها، تخالف ما كان عليه حال المترجَم له، ولم تذكرها المصادر الأصلية المعتنِيَة بترجمته، فإن هذه القرائن كلَّها تدلُّ على بطلان الخبر، فكيف إذا أُضِيف إلى ذلك أنَّ مسلمة بن القاسم القرطبي: ضعيف الحديث ليس بثقة، اتَّهمه بعض الأندلسيين بالكذب، وضعف العقل ؟!.(٢)

ثانيا) مفترِي هذه القصَّة لم يحسن سبكها، فأورد في طيَّاتها ما يدلُّ على بطلانها، والتاريخ الصحيح يفضح هؤلاء، وقد قال حفص بن غياث: "إذا اتَّهَمْتُم الشيخ فحاسبوه بالسِّنين".(٣) وذلك أنه يزعم أن البخاري خرج بعد الحادثة وموت شيخه علي بن المديني (٢٣٤ ه) إلى خراسان وصنَّف كتابه هناك.

وهذا باطل يأباه التاريخ الصحيح لسيرة الإمام البخاري، الذي بدأ تصنيف كتابه وهو صغير قبل أن يرحل إلى العراق ويلقى عليَّ بن المديني، وذلك حين سمع كلمةً في مجلس شيخه «إسحاق بن راهويه»، فأخذ في جمع صحيحه، ومكث يصنف وهو بالبصرة ويحج كلَّ عام إلى أن انتهى منه سنة (٢٣٢هـ) تقريبا، فقد مكث في تصنيفه سِتَّ عشر سنة، وهذا يعني أنَّ البخاري صنَّف كتابه

---

(١) تهذيب التهذيب، ابن حجر: ٩/ ٥٥.

(٢) انظر ترجمته في: تاريخ علماء الأندلس، لابن الفرضي: ٢/ ١٦٥. سير أعلام النبلاء للذهبي: ١٦/ ١١٠.

(٣) تاريخ دمشق، ابن عساكر: ١/ ٥٤.

الصحيح قبل وقوع هذه الحادثة المزعومة، ولما توفي عليُّ بن المديني كان البخاري قد خرج من العراق إلى خراسان، لذلك قال ابن حجر: "البخاريُّ -لما مات عليٌّ- كان مقيمًا ببلاده".(١)

ثالثا) وقوفُ البخاري على كتاب العلل لابن المديني، الذي غالبُ مادَّتِه في الأحاديث الضعيفة المنكرة والمعلولة، لا يتيح له وضع كتاب في الأحاديث الصحيحة تبلغ (٧٣٩٧) حديثًا بالمكرَّر، وهذا من دلائل جهل واضع القصة بعلم الحديث وصحيح البخاري؛ لأنَّ انتقاء أصحِّ الصحيح، بأفضل الأسانيد وأنقى المتون، يحتاج إلى رحلة طويلة، وسماعٍ من الشيوخ الثقات، والكتابة عن أصحاب الأسانيد العالية، ولن يغني عن هذا كلِّه الوقوف على كتاب في علل الحديث مَهْمَا بلغ شأن صاحبه في العلم، فالتَّصنيف في الحديث الصحيح يحتاج إلى **قرائن إثبات**، بينما كتب العلل تكثر فيها **قرائن النفي والتعليل**.

رابعا) سيرةُ الشيخ وتلميذه - أقصد عليَّ بن المديني ومحمد بن إسماعيل البخاري- والعلاقة الحميميَّة التي كانت بينهما تبدِّدُ أوهام هذه القصَّة، قال أحمد بن عبد السلام: "ذكرنَا قولَ البخاري لعليِّ بن المديني -يعني: ما استصغرت نفسي إلا بين يَدَي عليِّ بن المديني- فقال عليٌّ: دعوا هذا، فإنَّ محمد بن إسماعيل لم يَرَ مثل نفسه".(٢)

فالإمام البخاري له من القوَّة العلمية القدر الكافي لوضع كتابه الصحيح لنفسه، وذلك بشهادة شيخِهِ عليِّ بن المديني مهندس هذه الصنعة، وابن المديني أجلُّ من أن يغتَمَّ -إلى أن يبلغ به الغمُّ حدَّ الموت- بسبب استفادة تلميذه المبجَّل من كتابه العلل في وضعِ كتاب في الأحاديث الصحيحة.

---

(١) تهذيب التهذيب، ابن حجر: ٩/ ٥٥.

(٢) سير أعلام النبلاء: ١٢/ ٤٢٠.

خامسا) ليس من عادة أهل العلم ونقَّاد الحديث أن يكتموا العلم عن جلسائهم، بل العكس تمامًا يعقدون المجالس في تسميع كتبهم، لينتشر علمهم، ويكثر أجرهم، وكتاب العلل لابن المديني سَمِعَهُ رواةٌ آخرون غير محمد بن إسماعيل البخاري، منهم (أبو الحسن محمد بن أحمد بن البراء، ومحمد بن عبد الرحيم، وأبو قلابة عبد الملك الرقاشي، ومحمد بن عثمان بن أبي شيبة، ومحمد بن محمد بن سليمان البَاغَنْدِي، وأحمد بن يحيى بن الجارود)[١] ولو كان ضَنِينًا به –كما تقول القصَّة– لما سمعه كلُّ هؤلاء الرواة، يقول الحافظ ابن حجر: "العلل لابن المديني قد سمعها منه غير واحد غير البخاري فلو كان ضَنِينًا بها لم يخرجها".[٢]

والمقصود من هذا كلِّهِ أن الجامع الصحيح للإمام البخاري عملٌ علميٌّ نزيهٌ، ليس فيه أيُّ سرقة علمية موصوفة، وأما هذا القصَّة المروية فهي باطلةٌ سندًا ومتنًا، دلَّت القرائن الداخلية والخارجية على بطلانها، فلا يصحُّ عِلْمِيًّا اتهام البخاري بها؛ لأنَّ السرقة العلمية تحتاج إلى إثباتٍ بالقرائن، وليس ثَمَّة قرينة واحدة تدلُّ على ذلك.

وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

---

(١) ينظر مقدمة تحقيق كتاب العلل لابن المديني، للدكتور الفاضل مازن السرساوي : ص ٣٩-٤٢.

(٢) تهذيب التهذيب، ابن حجر: ٩/ ٥٥.